

Distr.: General
12 March 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير حلقة عمل أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً والحاليين التي انعقدت يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في تاريتاون هاوس. ووضع التقرير النهائي وفقاً لقواعد شاتام هاوس وتولت البعثة الدائمة لفنلندا وحدها المسؤولية عن القيام بذلك.

واستناداً إلى ردود فعل المشتركين التي كانت إيجابية جداً، تظل حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل على أساس سنوي. وتعرب حكومة فنلندا عن أملها في أن يساعد هذا التقرير ليس فقط في حسن إطلاع الأعضاء المنتخبين حديثاً على طرق عمل وإجراءات المجلس فحسب، بل أن يسهم أيضاً في تحقيق فهم أكبر لدى العدد الكبير من الأعضاء في الأمم المتحدة لما يتسم به عمل المجلس من تعقيد.

وعليه، أرجو ممتناً تعميم هذا التقرير باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيرستي لنتونن

السفير

الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”الانطلاق إلى العمل بقوة“: حلقة العمل السنوية الرابعة لأعضاء مجلس الأمن
المنتخبين حديثاً

٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

مركز تاريتاون للمؤتمرات

تاريتاون، نيويورك

عقدت حكومة فنلندا - بالتعاون مع المركز المعني بالمنظمات الدولية في جامعة
كولومبيا وشعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة
للتدريب والبحث - حلقة العمل السنوية الرابعة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً يومي
٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وتساعد حلقات العمل السنوية الأعضاء المنتخبين حديثاً في التعرف على ممارسات
المجلس وإجراءاته وأساليب عمله كي يكونوا قادرين على ”الانطلاق إلى العمل بقوة“ عندما
يلتحقون بالمجلس في شهر كانون الثاني/يناير التالي. كما توفر السلسلة لأعضاء المجلس
الحاليين فرصة للتفكير ملياً في ما يضطلعون به من عمل، وذلك في إطار غير رسمي. والهدف
من حلقات العمل تكملة الإحاطات السنوية التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب
والبحث بشأن جوانب عمل المجلس.

وفي هذه السنة تضمنت الأمسية الافتتاحية ملاحظات تقدم بها السيد مارتي
أتيساري، رئيس فنلندا السابق. واستناداً إلى السنوات الطويلة التي قضاها في مجال بذل جهود
الوساطة وصنع السلام في إطار الأمم المتحدة وخارجه، قارن السيد أتيساري تجاربه
الشخصية المتعلقة بعملية السلام لآتشي بالجهود الجارية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل.
وفي حين اضطلعت منظمة غير حكومية، مبادرة إدارة الأزمات، بتيسير عملية السلام
لآتشي، فإن عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل يضطلع بها داخل إطار الأمم المتحدة.

وشمل البرنامج الذي استمر يوماً كاملاً في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عقد خمس
جلسات مائدة مستديرة وغذاء عمل. وركزت جلسات المائدة المستديرة على المواضيع
التالية:

أولاً - دور مجلس الأمن في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين

- ثانيا - أساليب العمل
ثالثا - لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة
رابعا - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة
خامسا - توسيع نطاق المدخلات والاتصال
وخلال غداء العمل، قدم السفير بيتر ماورير، الممثل الدائم لسويسرا عرضا بشأن
إصلاح أساليب العمل: التنفيذ واتخاذ المزيد من الخطوات.

الجلسة الأولى

دور مجلس الأمن في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين

مدير المناقشة:

السفير إيمير جونز باري
الممثل الدائم للمملكة المتحدة

المعلقون:

السفيرة إلين مارغريته لوي
الممثلة الدائمة للدانمرك

السفير نانا إيفا - أبتنغ
الممثل الدائم لغانا

استهل مدير المناقشة الجلسة موجهًا الانتباه إلى المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين. وقال إن منع نشوب الصراعات لا يمثل مجال التركيز الأساسي للمجلس إلا أنه اقترح أن بإمكان المجلس أن يقوم بالمزيد في هذا الصدد. ويمكن للمجلس تعزيز سجل منجزاته في هذا الصدد. وأضاف قائلا إن المناقشات المواضيعية في إطار المجلس تتسم بالأهمية بالنسبة للأمن والسلام الدوليين، لا سيما في الحالات التي توجد فيها صلة بين المسألة المواضيعية والنتائج المحققة بصورة محسوسة على أرض الواقع، مثل حفظة الأمم المتحدة للسلام وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورأى أنه ينبغي للمجلس معالجة هذه المسائل وإن لم يكن الهيئة الوحيدة بالأمم المتحدة المختصة أو المهتمة بتناول هذه الشواغل. ولاحظ مدير المناقشة أن بإمكان أي عضو الإسهام في عمل المجلس من خلال القيام بدور بلد القيادة في إطار المجلس بشأن أي مسألة معينة.

المسائل الخاصة بالصراعات

اتفق المعلقون وعدة متكلمين على أنه ينبغي للمجلس تكريس المزيد من الوقت لمسألة منع نشوب الصراعات حيث أنه قد يفيد من إجراء مناقشة تتسم بطابع استراتيجي أكبر بشأن مسائل منع نشوب الصراعات ومسائل شاملة أخرى. وينبغي إجراء هذه المناقشات من وقت إلى آخر على الأقل.

وتم التشديد على ضرورة أن يكون مجلس الأمن مستعدا لتنفيذ مقرراته. ونظرا إلى أن للمجلس سلطة اتخاذ مقررات يتعين على كل دولة عضو تنفيذها، فإنه يتحمل أيضا مسؤولية كفالة التنفيذ العملي لمقرراته في حينها ومساعدة الدول الأعضاء في هذه العملية. ووفقا لأحد المتكلمين، يتحمل الأعضاء الدائمون مسؤولية خاصة عن كفالة تنفيذ المقررات. وحدّر عدة مشاركين من أن احتمال تنفيذ مقررات المجلس يتصل اتصالا مباشرا بمصداقية المجلس. وحدد المتكلمون عدة عوائق تحول دون القيام بعملية التنفيذ هذه. وسعيا إلى تحقيق توافق في الآراء، كثيرا ما تكون لغة النصوص مبهمة وعامة بصورة مفرطة. ولاحظ أحد المتكلمين أن اتباع "نهج المقاومة الدنيا" بالنسبة لاعتماد المقررات أو البيانات التي تحظى بتوافق الآراء كثيرا ما يؤدي إلى إيجاد صعوبات بالنسبة لعملية التنفيذ. وبالتالي، ينبغي عموما القيام بأعمال متابعة مع الدول الأعضاء لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولوحظ أنه كثيرا ما يُطلب من المجلس أن يتخذ قرارات بسرعة وأن الأعضاء فيه لا يكونون دائما في وضع يمكنهم من التفكير مليا في تنفيذ المقررات. وحسبما أشار بعد المتكلمين، إن عدد المجالات التي يُطلب من الدول الأعضاء تقديم تقارير في إطارها، مثل تلك التي تنص عليها المقررات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) آخذ في الازدياد. وهذا الاتجاه يفرض عبئا هاما على بعض الدول وقد يؤدي إلى إيجاد حالة من "كلال الإبلاغ".

وأشار أحد المشتركين إلى أن طابع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين يتطور بدرجة كبيرة واقترح ضرورة أن يقوم المجلس بتكييف عمله بناء على ذلك. وبالرغم من أن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير لعام ٢٠٠٤ تناول هذه الظاهرة، فإن المجلس لم يكرس أي وقت لمناقشة ما يترتب عليها من آثار.

ولاحظ أحد المتكلمين أنه من الصعب تحديد عملية إدراج بند ما في جدول أعمال المجلس. إذ كثيرا ما تتم وراء الستار ممارسة ضغوط سياسية رفيعة المستوى ويجري حشد التأييد اللازم من أجل عدم إدراج حالة بلد معين في جدول الأعمال، وتعتبر ميانمار وشمالي أوغندا وزمبابوي أمثلة على ذلك. ولوحظ أنه كثيرا ما يتعذر على أعضاء المجلس التوصل إلى

اتفاق أو أهم يكونون مترددين بشأن أي من الحالات تشكل "تهديدا للسلام والأمن الدوليين" في منطقة معينة.

المسائل المواضيعية

لوحظ أن بعضا من أعضاء المجلس لا يهتمون بالمناقشات المواضيعية وأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة في نطاقها الواسع يعتبرون أن هذه المناقشات تنال من اختصاص الجمعية العامة. ويعقد مناقشات مواضيعية، يبدو أن المجلس ينحو إلى التطرق إلى مجالات أخرى دون قصد ودون أي نهج استراتيجي. غير أنه من الضروري جدا أن تجري في المجلس المناقشات المواضيعية التي تتصل بحفظ السلام والأمن الدوليين والتي تحمل المجلس على اتخاذ إجراءات محددة والقيام بأعمال متابعة لها. إلا أنه كثيرا ما لا يفي ذلك بالغرض حيث أن إجراء مناقشات لغرض التناقش فقط لا يكون مفيدا.

ووجه أحد المتحدثين الاهتمام بشكل خاص إلى أهمية المناقشة المواضيعية بشأن المنظمات الإقليمية. فالعمل مع هذه المجموعات من شأنه أن يعود بالنفع على المجلس وعلى الأمم المتحدة ككل حيث أن لتلك المنظمات دراية أكبر كل بمنطقتها. وساق أحد المشاركين الآخرين مثلا على ذلك المناقشة المواضيعية بشأن منطقة البحيرات الكبرى التي انتهت باتخاذ المجلس القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦). وكان قد جرى، قبل هذه المناقشة، تعميم ورقة مفاهيمية على جميع أعضاء المجلس وكان مقدم الورقة قد تشاور مع الأعضاء الدائمين والمنتخبين بشأن مشروع النص، وهو ما أدى إلى اتخاذ قرار موفق. وهذا النهج يمكن بل ينبغي تكراره.

وذكر متحدث آخر أنه لئن كان حفظ السلام والأمن الدوليين يندرج أساسا في نطاق اختصاصات مجلس الأمن، فللجمعية العامة أيضا دور تقوم به في هذا المجال. وعلى المجلس أن يسترشد بالمناقشات التي يجريها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يتسمان به من حكمة. ولوحظ كذلك أن الكثير من الدول الأعضاء يرى أن المجلس يبالغ في الاستئثار بجدول أعماله ويسعى إلى الحيلولة دون أن يقوم غيره من هيئات الأمم المتحدة بتمحيص عمله. ويسود بين الدول الأعضاء الاعتقاد بأن ما تبديه من آراء خلال المناقشات المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن لا يستعين بها المجلس كمادة استرشادية عند اتخاذه قراراته. واقترح أحد المشاركين أن تدلي الدول غير الأعضاء في المجلس بكلمتها في إطار المناقشات المفتوحة قبل الدول الأعضاء فيه كي يتسنى النظر في إسهامها عند اتخاذ القرارات. ودفعت مشاركة آخر بأن هذا النهج لن يكون له أثر عملي يُذكر على نتائج المداولات وإن كان من الممكن أن يكون ذا نفع من حيث المظهر. وذكر أحد المشاركين أن

المناقشات المفتوحة كثيرا ما تكون إهدارا لوقت المجلس؛ والدليل على ذلك هو المناقشة الشهرية المعقودة بشأن الشرق الأوسط والتي كثيرا ما تشهد "إعادة تدوير" الآراء نفسها. بيد أن مشاركين آخرين شددوا على أهمية المناقشة الشهرية بشأن قضية الشرق الأوسط.

بلدان القيادة

لوحظ أن الأعضاء المنتخبين كثيرا ما يجدون صعوبة في بداية ولايتهم في تولي زمام الأمور بشأن مسائل بعينها. وذكّر متحدث آخر باقتراح كان قد طُرح في حلقة العمل المعقودة عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "الانطلاق إلى العمل بقوة" ومفاده أن يتولى عضو دائم وآخر منتخب معا زمام الأمور بشأن بند معين من بنود جدول أعمال مجلس الأمن. إذ من شأن ذلك أن يكفل اتساق العمل الذي يقوم به المجلس. ولوحظ أن ثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين هم الذين يستأثرون بالقيادة في الجزء الأكبر من البنود قيد النظر الفعلي من جدول أعمال المجلس.

وأشير إلى أنه ينبغي أن يُعطى الأعضاء المنتخبون مجالا أكبر للإدلاء بآرائهم بشأن المسائل المتعلقة ببلدان بعينها. ففي بعض الأحيان، لا يجري إشراك الأعضاء المنتخبين في عملية صياغة القرارات إلا في مرحلة متأخرة. ويمكن أن تكون مجموعات الأصدقاء المتعددة سبيلا إلى إشراك عدد أكبر من الأعضاء في المنظمة في عمليات اتخاذ القرارات في مجلس الأمن. ومن جهة أخرى، دُفع بأن هناك مسائل حساسة، مثل مسألة عدم الانتشار فيما يتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية على سبيل المثال، لا بد من التوصل إلى اتفاق بين الأعضاء الدائمين بشأنها قبل السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء الـ ١٥ جميعا. ولوحظ أن الأعضاء الدائمين قد سعوا منذ اتخاذ القرار المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)) إلى إشراك الأعضاء المنتخبين بشكل أكثر إيجابية. ومع ذلك، فإنه من الأفضل عند تناول مسألة تختلف فيها الآراء اختلافا حادا البدء بتناول المسألة في إطار مجموعة ضيقة النطاق ثم تناولها على نطاق أوسع.

ومع ذلك، فقد شدد متحدثون على ضرورة إحاطة الأعضاء المنتخبين بآخر المستجدات فيما يتعلق بسير المفاوضات بين الأعضاء الدائمين. وأعرب العديد من الأعضاء غير الدائمين عن شعورهم بالإحباط إزاء عجزهم عن إبلاغ عواصم بلدانهم بما يحدث في أروقة المجلس عندما يناقش الأعضاء الدائمين مسألة ما في جلسات مغلقة. بيد أنه لوحظ أن أي عضو يمكنه أن يطلب من رئيس المجلس أن يقوم الأعضاء الدائمين بإحاطة أعضاء المجلس

كافة علما بما يستجد من أمور. ومن المفهوم في الوقت نفسه أن على الأعضاء غير الدائمين الحفاظ على سرية تلك المعلومات.

واقترح أيضا إشراك أصحاب المصلحة الآخرين في المناقشات بشأن جمهورية إيران الإسلامية (التي كان الأعضاء الدائمون وألمانيا، وهي ليست من الدول الأعضاء في المجلس، يتفاوضون في إطارها على مشروع قرار). ولوحظ أن هناك بلدان أخرى تربطها بإيران علاقات اقتصادية ولها شواغلها بشأن عدم الانتشار. ويمكن أن يؤثر عدم إشراك أصحاب المصلحة الآخرين على تنفيذ القرارات. وجرى التأكيد على أن للأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين على حد سواء مصلحة في معالجة مسألة الانحسار التدريجي للامتنال لقرارات المجلس، ومصداقيته في نهاية المطاف.

الجلسة الثانية

أساليب العمل

مدير المناقشة:

السفير كنزو أوشيما

الممثل الدائم لليابان

المعلقون:

السفير إيغور شرباك

النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي

السيد ميكال ملينيار

نائب الممثل الدائم لسلوفاكيا

تناولت الجلسة عدة أوجه من أساليب عمل مجلس الأمن: '١' مسؤوليات الرئيس؛ '٢' دور المنسقين السياسيين؛ '٣' تنفيذ مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)، (يشار إليها فيما بعد بوصفها مذكرة الرئيس)؛ '٤' واستعراض الولايات.

ومن المعترف به على نطاق واسع أنه كان هناك تطور مشجع وهام لأساليب عمل المجلس في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، جرى الاعتراف على نطاق واسع بأهمية العمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي أدى إلى اعتماد مذكرة الرئيس. ووفقا لمدير المناقشة، فإن تمديد فترة رئيس مكتب الفريق

العامل (اثنا عشر شهرا حاليا) مكن من إدخال تحسينات هامة على أساليب عمل المجلس، حسبما طلب في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

مسؤوليات الرئيس

بالرغم من أن لكل رئيس أسلوبه الخاص، فقد أكد مدير المناقشة على ثلاث مسؤوليات أساسية للرئيس: إدارة برنامج العمل الشهري؛ ترؤس اجتماعات المجلس ومشاوراته غير الرسمية وتوجيهه مداولاته؛ تيسير الاتفاق بين أعضاء المجلس والحفاظ على وحدته.

وإضافة إلى هذه الوظائف، يضطلع الرئيس بدور متزايد بصفته المتحدث الرسمي باسم المجلس. وفيما يتعلق بالأعضاء الجدد، جرت الإشارة إلى أن تعيين موظف صحفي لإقامة ومواصلة الاتصالات مع الصحافة ومكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام سيكون مجديا. وأشار أحد المتكلمين إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للتمييز بين الملاحظات المدلى بها للصحافة بصفة وطنية وتلك المدلى بها بصفة رئيس المجلس. وسأل أحد المشاركين ما إذا كان تم النظر يوما في إطالة فترة رئاسة المجلس.

دور المنسقين السياسيين

كان ثمة اتفاق عام على أن المنسقين السياسيين يضطلعون بوظيفة حيوية على نحو خاص في سير العمل اليومي للمجلس من خلال عملهم كشبكة لتبادل المعلومات والتفاوض. كما أن دورهم في النظر إلى جدول الأعمال وتنظيم الوقت حاسم أيضا. فعلى سبيل المثال، في اليوم الذي يسبق المشاورات غير الرسمية المقرر إجراؤها، يقترحون عادة مجالات قليلة يمكن أن يركز عليها أعضاء المجلس والأمانة العامة. ولوحظ أن العديد من القضايا يمكن أن يعالجها المنسقون السياسيون دون أن تستلزم استرعاء انتباه السفراء إليها. وشدد مشارك آخر على الدور الذي قام به المنسقون السياسيون مؤخرا في وضع خطة لبعثات المجلس. ونظرا للطابع الحاسم والحساس للمهام التي يضطلعون بها، اقترح أن يعين كل وفد موظفا كبيرا لهذا الدور.

تنفيذ مذكرة الرئيس (S/2006/507)

أشار مدير المناقشة، في ملاحظاته إلى أن مذكرة الرئيس، وإن كانت تجمع بين التطورات التي عرفتها أساليب عمل المجلس منذ عام ١٩٩٣ والتدابير المتفق عليها حديثا، فإنها قدمت أيضا عددا من أوجه التجديد الهامة. وذكر من بينها الأحكام الرامية إلى جعل

المجلس يتسم بطابع استراتيجي أكبر في مداولاته والأحكام التي تتيح قدرا أكبر من الشفافية والفرص لغير الأعضاء لتمكينهم من ممارسة تأثير مباشر أو غير مباشر.

ولاحظ مدير المناقشة أن مذكرة الرئيس، وإن كانت تمثل خطوة أولى مهمة وواقعية للمجلس في اتجاه تحسين أساليب عمله، فإنها لا تشكل إلا إنجازا "متواضعا" إلى حد ما. وأضاف أن ثمة إمكانية لتحقيق المزيد من التحسين المرغوب فيه. وأكد متكلمون آخرون على أهمية هذه التدابير، وإن أقرروا بأن التحدي الرئيسي الذي يواجهه المجلس في هذه المرحلة هو تنفيذ مذكرة الرئيس.

وركز عدة متكلمين في مداخلاتهم على المسائل المحددة التي تعالجها مذكرة الرئيس، والتي يمكنها أن تحدث تحسنا جوهريا في أساليب عمل المجلس. ومن بين المسائل التي سلط المشاركون الضوء عليها التعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات، وتعزيز الروابط مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز كفاءة تبادل المعلومات خلال حالات الأزمات، والوصول الأكثر يسرا إلى المعلومات المتعلقة بعمل المجلس، وتعزيز التشاور مع البلدان المعنية/المهتمة بعملية صياغة القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية. وإضافة إلى ذلك، أشار أحد المنسقين إلى أن مذكرة الرئيس لا تتناول، وخاصة من حيث مضمونها المتصل بالمسائل العملية، التوجيه المقدم من المجلس إلى الأمين العام في مجال السياسة العامة.

واشتكى عدة متكلمين من ميل الأعضاء إلى تلاوة خطب معدة مسبقا وطويلة، حتى في إطار المشاورات غير الرسمية، وهو ما يجد بالتالي من مجال إجراء مناقشات تتسم بطابع تفاعلي واستراتيجي أكبر. ودعا المتكلمون أيضا إلى إلغاء التدخلات غير اللازمة خلال المشاورات. ويبدو أحيانا أنه ليس لبلد ما الكثير ليقوله، لكنه يسعى إلى تفادي إعطاء انطباع بأنه ليس مهتما بالموضوع مدار البحث. واقترح أن يمارس الأعضاء قدرا من ضبط النفس للحد من طول تدخلاتهم وتواترها. وأشار مشارك آخر إلى أنه، بالنظر إلى درجة التعقيد المتزايدة لجدول أعمال المجلس، ينبغي النظر في فكرة أن يعقد المجلس جلسات طيلة "يوم كامل"، وأن تُجمع بنود مختلفة من جدول الأعمال.

وفيما يتعلق بجدول أعمال المجلس، اتفق عدة مشاركين على أن إدراج بنود جديدة فيه ينبغي أن يتم بطريقة أكثر شفافية. وذكر أحد المشاركين أن إدراج بنود جديدة في جدول أعمال المجلس ينبغي أن يسبقه تقييم للدوافع. وبالمثل، واعتارفا بحساسية وأهمية المسائل المثارة في إطار بند "مسائل أخرى"، دعا أحد المتكلمين إلى إنشاء نظام للإخطار المسبق. وإضافة إلى ذلك، اقترح أن تتعامل الرئاسة أو بلد القيادة مع القضايا العاجلة في إطار إجراء عدم الاعتراض/الموافقة الصامتة.

وجرت مناقشة بشأن وجاهة تعيين المتحدث رسمي باسم المجلس مكلف بتقديم إحاطات للصحافة والدول غير الأعضاء عن عمل المجلس. ورحب بعض المتكلمين بهذا الاقتراح، في حين قال آخرون إن هذا قد يعنى تفويض وظائف رئيس المجلس إلى الأمانة العامة. ولاحظ أحد المتكلمين أنه إذا كان للمجلس أن يعين متحدثا رسميا، فإنه سيكون على الأعضاء ممارسة ضبط النفس عند التحدث مع الصحافة لكفالة أن يتكلم المتحدث الرسمي المعين فعلا باسم المجلس ككل. وشدد مشاركون آخرون على أهمية الإبقاء على "اتفاق شرف" بعدم كشف بعض تفاصيل مناقشات المجلس للصحافة.

وتكلم مدير المناقشة في ملاحظاته الختامية بإيجاز عن سبل ثلاثة مختلفة لتيسير تنفيذ مذكرة الرئيس. أولا، ينبغي لكل عضو من أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء المنتخبون حديثا، الاطلاع على الأحكام الواردة في مذكرة الرئيس. ثانيا، ينبغي لكل وفد أن يكفل، عندما يتولى رئاسة المجلس، ممارسة سلطته وتقديم التوجيه اللازم لتنفيذ مذكرة الرئيس إلى أقصى حد ممكن. وأخيرا، يمكن للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس أن يعمل بوصفه "حارسا"، بحيث يلفت انتباه الأعضاء إلى أفضل السبل لتنفيذ مذكرة الرئيس.

استعراض الولايات

وأشار أحد المعلقين باقتضاب إلى العمل الذي اضطلعت به منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اللجنة المخصصة لاستعراض الولايات التابعة لمجلس الأمن. وأشار إلى أن نظام الرئاسة المشتركة آلية تتسم بالتجاوب والفعالية. ووفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي التي دعت إلى استعراض جميع الولايات التي تعود إلى أكثر من خمس سنوات، سعت اللجنة إلى تبسيط وترشيد عدد الولايات التي يصدرها مجلس الأمن باستخدام نهج أوسع نطاقا وأكثر شمولا. واستشهد المعلق بفائدة جولات الإحاطات المقدمة من الأمانة العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والجلسة المفتوحة بشأن ولاية الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى التي نُظمت خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وبخصوص الجلسة المفتوحة، شدد على أنها شكلت اختبارا للصيغة التي ينبغي أن تستخدم من جديد في المستقبل، بما أنها أتاحت مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من المنطقة الأفريقية. ومن أجل المضي قدما، ذكر المعلق أن اللجنة تعتزم مواصلة الاستماع للإحاطات المقدمة من الأمانة العامة كل سنتين وعقد المزيد من المناقشات الاستراتيجية، مع تركيز خاص على ما تقوم به الأمم المتحدة في مختلف المناطق دون الإقليمية، من قبيل غرب أفريقيا.

الجلسة الثالثة

لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة

مدير المناقشة:

السفير أدامانتايوس ث. فاسيلاكيس

الممثل الدائم لليونان

المعلقون:

السيد مطلق ماجد القحطاني

وزير، البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

السفير سيزار مايورال

الممثل الدائم للأرجنتين

السفير باسكال غاياما

نائب الممثل الدائم لجمهورية الكونغو

أشار مدير المناقشة، لفائدة الأعضاء الجدد في المجلس الذين أبدوا اهتماما برئاسة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، إلى أن أعضاء المجلس هم الذين يتفوقون على تلك المناصب. وقد نما عدد اللجان والأفرقة العاملة التابعة للمجلس في الآونة الأخيرة ويصل مجموعها حاليا إلى ٢٨. وأضاف قائلا إنه من الهام التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات كل من لجان الجزاءات، مثل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وفيما يتعلق بمشاريع إجراءات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، هناك حاليا وفد أو وفدان لم يوافق بعد على النص. ومع ذلك، من المأمول أن يتم الاتفاق على مشروع الوثيقة في الأسابيع القليلة المقبلة.

المسائل المتصلة بالجزاءات، بما فيها الإدراج في القوائم والشطب منها، وعمل الرئاسات مع أفرقة الخبراء والبعثات الميدانية التي يقوم بها الرؤساء

لاحظ أحد المتكلمين أن الجزاءات ربما هي الوسيلة الفعالة الوحيدة المتاحة للمجلس. وشدد المتكلم نفسه على أن الطابع السياسي للمقررات المتعلقة بالجزاءات المحددة الأهداف لا ينبغي أن تفضي بالمجلس إلى تفادي المسائل الخطيرة لأصول المحاكمات التي تثيرها الجزاءات. وفي رأيه، ما لم تصبح نظم الجزاءات أكثر شفافية وفعالية، يمكن أن يؤدي ذلك

إلى تفويض نزاهتها ونزاهة المجلس. ووفقا لهذا المشارك، إن الصفة الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لنظم الجزاءات هي إجراءات إدراج أفراد في القوائم الموحدة وشطبهم منها، ولا سيما قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان. وذكر الفريق أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ دعت مجلس الأمن والأمانة العامة إلى كفالة إجراءات منصفة للأشخاص المدرجة أسماؤهم في قوائم لجان الجزاءات، وكذلك السماح بالاستثناءات لأسباب إنسانية.

ولفت المتكلم نفسه الانتباه إلى الطعون أمام محكمة العدل الأوروبية وأمام المحاكم الوطنية لدولة عضو في إدراج أفراد في قوائم لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. ونصح بأنه يتعين على مجلس الأمن تفادي تسجيل مثل هذه الطعون لدى الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية، بما أن هذا يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار نظم الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن. وفي رأي المتكلم، بالرغم من أنه ينبغي جعل عملية الإدراج في القائمة والشطب منها أكثر شفافية، فإن بعض أعضاء المجلس يحاولون الاستئثار بالجهود الرامية إلى حل هذه المسألة.

وأشار مشارك آخر إلى أن ثمة اقتراحا قيد النظر بإنشاء مركز تنسيق يتكون من مجموعة مستقلة من الأشخاص الذين يمكنهم تقديم توصيات إلى المجلس استنادا إلى الطلبات المستلمة من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القوائم. وحُثَّ أعضاء المجلس على إعادة النظر في موقفهم من هذا الاقتراح الذي يحظى بدعم جميع الأعضاء إلا واحدا. فمن شأن عدم مراعاة أصول المحاكمات والشفافية، والإبقاء على أسماء أشخاص متوفين لمنع ورثتهم من الحصول على إرثهم، ومنع الأفراد من ممارسة حقوقهم الدينية أن تؤدي جميعها إلى تفويض مصداقية مجلس الأمن. وأثار أحد المتكلمين الانتباه إلى أن شخصا مدرجا في قائمة لجنة الجزاءات عُرف بأنه ينتمي إلى بلد معين وأن عمره بين ٣٢ و ٣٥ سنة. لكن كان هناك آلاف الأفراد في ذلك البلد المحدد يحملون نفس الاسم ويندرجون في نفس النطاق العمري. وقد أدى هذا، على سبيل المثال، إلى اعتقال أفراد في أوروبا ليست لهم أية صلة بالإرهاب. كما كان مواطنو بعض البلدان الذين يعملون في الخارج بدورهم غير قادرين على تحويل الأموال إلى بلدانهم. وفي هذا الصدد، أشار متكلم آخر إلى أن إجراءات الإدراج في قائمة لجنة الجزاءات تشترط تقديم عدد من بنود المعلومات قبل إدراج شخص ما في القائمة. وتشمل هذه المعلومات الاسم والاسم المستعار وأسماء أفراد العائلة. وإضافة إلى ذلك، يشترط تنقيح أَدخل مؤخرا على الإجراءات أن يتقدم عضو اللجنة الذي يسعى إلى إدراج اسم فرد ما في القائمة أن يطلب أولا معلومات إضافية من حكومة البلد الذي ينتمي إليه ذلك الفرد.

ولوحظ أنه لا يمكن فهم المشاكل المتعلقة بلجنة الجزاءات إلا في سياقها. وينبغي أن تؤخذ طبيعة ومدى إلحاح التهديد الذي يجري التصدي له والظروف التاريخية في الحسبان. وفي هذا الصدد، قيل إن أحد أعضاء مجلس الأمن بذل جهودا كثيرة لإدراج أفراد في القائمة، وتحديد قائمة ممنوعين من السفر. وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يصعب التعامل مع أسماء أعضاء القاعدة وطالبان بما أن بعض الأسماء يحملها عدد كبير من الأشخاص وأن العديد من الأفراد يحملون ألقابا. وهناك حاليا ٤٥٠ فردا مدرجة أسماؤهم في قائمة لجنة الجزاءات، وخلال السنتين الأخيرتين بذل الكثير من الجهد لتحسينها. وفي هذا الصدد، وإضافة إلى الاقتراح قيد النظر المشار إليه أعلاه، قدم عضوان دائما العضوية اقتراحا آخر لإصلاح عملية الشطب من القائمة. وبالرغم من أن الاقتراحين متباينان، فإنه من الأساسي التذكر أن لجان الجزاءات تعمل بتوافق الآراء. وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان من المنصف عدم إمكانية الشطب من القائمة إلا بتوافق الآراء. وأشار إلى اقتراح آخر توضع بموجبه قائمتان مستقلتان، إحداهما تجمع أسماء أعضاء القاعدة، والثانية أعضاء طالبان، من أجل تيسير الاتصالات مع بعض الأعضاء السابقين لطالبان.

وطرح سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن كفالة أن تكون المعلومات التي يتلقاها عن الأفراد المقرر إدراج أسمائهم في القائمة موثوقة إلى أقصى حد ممكن؟ وثمة حاجة إلى مراقبة الجودة، لكي يكون المجلس واثقا إلى أقصى حد ممكن من أن المعلومات صحيحة، بما أن حياة الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة تتأثر بذلك إلى هذه الدرجة من المساواة. ولا يكفي لبلد واحد أن يبلغ المجلس بأنه ينبغي إدراج اسم فرد معين في القائمة. وأوضح أحد المتكلمين أن المقررات المتعلقة بإدراج أسماء في قوائم لجان الجزاءات تتخذ بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أنه إذا كانت لأحد أعضاء مجلس الأمن تحفظات على إدراج اسم معني في القائمة، فينبغي أن تكون له الشجاعة لقول ذلك. وأعرب متكلم آخر عن القلق من إمكانية أن يثبط أسلوب المناقشة الحالية من عزيمة الأعضاء الجدد في مجلس الأمن بالنسبة لتولي هذه الرئاسات الهامة. وأشار إلى أنه ينبغي للمجلس التحرك بسرعة بشأن إدراج أسماء أفراد في القائمة، قبل أن يعرفوا أنه من المحتمل إدراج أسمائهم فيها. وإلا سيكون بإمكانهم مثلا تحويل أموالهم إلكترونيا عندما يكونون لا يزالون قادرين على فعل ذلك. ووفقا لأحد المشاركين، تقع على المجلس مهمة مزدوجة تتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان لكل من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القوائم ولضحايا الإرهاب في الآن ذاته. وتمت الإشارة إلى أن مسألة إدراج أسماء في القائمة والشطب منها نوقشت في آخر معتكف عقده مجلس الأمن مع الأمين العام (يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦).

شواغل الفريق العامل

كما تناولت الجلسة مسألة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، وهي منطقة تمثل موضوع أكثر من ٦٠ في المائة من بنود جدول أعمال المجلس وأعاقت تنميتها سلسلة من الصراعات. ووفقاً لأحد المعلقين، ركز الفريق العامل على المنحى العملي لمنع نشوب الصراعات، مما أدى إلى اتخاذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). ويعبر ذلك القرار بصورة محسوسة عن رغبة مجلس الأمن في تشجيع ثقافة منع نشوب الصراعات المسلحة من أجل تعزيز الاستقرار الذي يعد شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة. وأشارت تقارير الفريق العامل إلى أنه كثيراً ما يقع التركيز على الاستجابة للصراعات، على حساب منع نشوبها. كما شددت التقارير أيضاً على أن ثمة حاجة إلى نهج شامل للأزمات الخطيرة التي تؤثر على الاستقرار في أفريقيا. وأكدت التقارير أكبر تأكيد على الحاجة إلى المشاركة النشيطة لمجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك من خلال إجراء تحقيقات مبكرة بشأن الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن معالجة مسائل منع نشوب الصراعات من خلال فرض الجزاءات وعمليات حفظ السلام وحدها. ويسعى الفريق العامل إلى تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على منع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، يعمل الفريق مع الاتحاد الأفريقي على وضع برنامج لبناء القدرات مدته عشر سنوات. وفي رأي أحد المعلقين، ينبغي النظر أيضاً في السماح للدول غير الأعضاء في المجلس بالمشاركة في المشاورات غير الرسمية وفي تيسير علاقات تفاعل المجلس مع المجتمع المدني.

غذاء عمل: إصلاح أساليب العمل: التنفيذ واتخاذ المزيد من الخطوات

مدير المناقشة:

السفيرة كيرستي لنتونن

الممثلة الدائمة لفنلندا

ملاحظات مقدمة من:

السفير بيتر ماورير

الممثل الدائم لسويسرا

أشار السفير ماورير، في ملاحظاته الاستهلالية، إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدمت الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين مشروع قرار إلى الجمعية العامة بعنوان "تحسين أساليب عمل مجلس الأمن". استفاد مشروع القرار، المشار

إليه بوصفه "مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الخمس الصغار" (A/60/L.49)، من خبرات مقدميه الخمس في تعاملهم مع مجلس الأمن على مر السنين. وحث المشروع مجلس الأمن على تكييف أساليب عمله لتتيح شفافية أكبر ومساهمة أفضل من الأعضاء عامة في عمله، وتفاعلاً أكبر بين المجلس والجمعية العامة. وفي رأيه، ساعد مشروع القرار على تسليط الأضواء على أساليب العمل وإلى زيادة الوعي بالمسألة داخل مجلس الأمن وخارجه. واعترف أيضاً بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وباعتماد مذكرة الرئيس (S/2006/507). وفي الوقت الذي أشاد فيه باعتزام المجلس مد اليد إلى الدول الأعضاء وجعل عمله أكثر شفافية، أشار إلى أن مستوى الطموح كان بإمكانه أن يكون أعلى عموماً.

واحتج السفير ماورير بأن النقاش حول زيادة عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يشمل أيضاً أساليب عمل المجلس، بما أن الأغلبية الكبرى من أعضاء الأمم المتحدة لا يمكنهم أبداً أن يكونوا سوى أعضاء مؤقتين في المجلس. واقترح عدد من التدابير في مشروع قرار مجموعة الخمس الصغار، لم تتناولها مذكرة الرئيس أو تناولتها جزئياً فقط. وأكد السفير أن هدفه ليس زيادة الطابع البيروقراطي لعمل مجلس الأمن وإنما التيقن من أن المجلس يضع بعض الإجراءات الموحدة لجعل عمله أكثر شفافية وكفاءة وفعالية، بما أن المجلس لن يكون قادراً على المحافظة على مكانته الرفيعة إلا إذا كان أعضاء الأمم المتحدة عامة ينظرون إليه على أن عمله واضح للجميع وخاضع للمساءلة.

وأشار السفير ماورير إلى المسائل التالية: '١' مزيد من الشفافية من جانب لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء/الرصد وزيادة الوضوح بشأن ما هي أصول المحاكمات فيما يتعلق بإدراج أسماء الأفراد المستهدفين بالجزاءات في القوائم وشطبها منها؛ '٢' توسيع نطاق المشاورات غير الرسمية مع البلدان المساهمة بقوات عندما تمدد ولايات بعثات الأمم المتحدة أو تستعرض؛ '٣' تحسين التفاعل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل رصد وتنفيذ مقررات مجلس الأمن بشكل أفضل؛ '٤' التقييد الطوعي لحق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية؛ '٥' تعليل حق النقض. ومن بين شواغل أخرى، أشار السفير إلى أن مستوى المعلومات المقدمة من مجلس الأمن لم يتح للدول غير الأعضاء فيه الاستجابة بشكل ملائم للطلبات الواردة من برلمانها الوطنية للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن عمليات حفظ السلام. وختاماً، دفع بأن زيادة إشراك الدول الأعضاء في عمل المجلس سيمنح المجلس قدراً أكبر من النفوذ والمشروعية، ويتضمن في الوقت نفسه تنفيذاً أفضل لمقرراته، بما فيها المتعلقة بالجزاءات وعمليات حفظ السلام.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، جرى الإعراب عن آراء مختلفة بشأن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه عملية التشاور وتبادل المعلومات مع الدول غير الأعضاء. وأشار عدد من المشاركين إلى أنه ينبغي إيلاء مزيد من التفكير في السبيل الأفضل لإيصال المعلومات إلى الدول الأعضاء المعنية دون إضفاء صبغة رسمية مفرطة على العملية. ودافع بعض المتكلمين عن نظام يتسم بطابع مؤسسي أكبر، من قبيل استخدام الفاكس لإرسال البيانات الصحافية إلى الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن وكذا نشرها في موقع المجلس على الإنترنت. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه ينبغي للمجلس، في هذه المرحلة، أن يركز أساساً على تنفيذ مذكرة الرئيس وتفادي اللجوء إلى التجديد لغرض التجديد فقط.

الجلسة الرابعة

التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

مدير المناقشة:

السفير أوغستين ب. ماهيغا

الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة

المعلقون:

السفيرة: جاكوي وكوت ساندرز

الممثلة المناوبة للشؤون السياسية الخاصة للولايات المتحدة

الجمعية العامة

إن زيادة التفاعل بين المجلس والجمعية العامة، وفقاً لمدير المناقشة، قد توفر فرصة لتحسين فعالية الهيئتين. فالتداخل بين جدول أعمال الجمعية والمجلس آخذ في الازدياد. وإذا كان المجلس، على حد قول الممثل الدائم السابق لسنغافورة، "يسحب الأكسجين" من الجمعية العامة، فإنه من الضروري التأكيد مجدداً على دور كل من الجمعية باعتبارها هيئة المناقشة، والمجلس باعتباره الجهاز التنفيذي. وبينما رأى مدير المناقشة أن المناقشات المواضيعية التي يجريها المجلس هي مناقشات قيّمة، فقد حذر من وجود مجالات تداخل محتملة يتعين تحديدها. إلا أن الشكوى من وجود تجاوز ليست كافية. فينبغي التركيز بقوة أكبر على الجوانب الإيجابية للتعاون، مثل تعزيز عملية تنفيذ القرارات، وكذلك على تحسين أساليب عمل الجمعية.

وأشارت المُعلِّقة إلى أن التركيز على تعاون المجلس وتنسيقه مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، يتعين أن يتناول التدابير العملية على أساس كل حالة على حدة. وأضافت أن المداولات بشأن تنشيط الجمعية العامة تركّز أكثر من اللازم على الهيئات الأخرى، وبقدر يكاد لا يُذكر على الجمعية نفسها. وإذا كان نشاط المجلس يتجاوز دور الجمعية، فإن مجال التجاوز ليس كبيراً، ولا يتم بتصميم. فإن المجلس المثقل بالأعباء لا يبحث عن مهام إضافية، ولكن إذا لم يعالج المجلس بعض هذه المسائل، فمن سيفعل ذلك؟ كما حذرت المعلّقة من فرض مبادئ شاملة للتنسيق والتعاون، وهي نقطة حظيت بتأييد مشاركين آخرين. ومن حيث كيفية المضي قدماً، نصحت المتحدثات باتباع الميثاق، وهي ممارسة أثبتت دوماً فعاليتها. فيمكن تيسير الاتصال من خلال عقد اجتماعات فيما بين رؤساء المجلس والجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكن ينبغي لهذه الاجتماعات أن تُعقد لغرض محدد.

وشدد مشاركون آخرون على المزايا التي يمكن تحقيقها من زيادة التفاعل فيما بين رؤساء المجلس والجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهذه المزايا قد تشمل القيمة الرمزية لتلاقي الرؤساء الثلاثة باعتبار ذلك خطوة باتجاه بناء ثقافة من التعاون، وإزالة الحواجز المصطنعة بين دوائر النفوذ، والقضاء على الشكوك المتبادلة. كما ستفتح هذه الخطوة منافذ للفرص، سواء لأساليب العمل التي تتبعها الأفرقة العاملة التابعة للمجلس أو لأوجه التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات.

وذكرت عملية اختيار الأمين العام الجديد عام ٢٠٠٦ باعتبارها إحدى حالات النجاح المجهولة لتعاون المجلس مع الجمعية العامة. فلم يمارس حق النقض على الترشيح، وتم التعيين بالتركية في كل من المجلس والجمعية العامة، واكتملت العملية قبل ثلاثة أشهر تقريباً من نهاية العام وبقدر ضئيل من المشاعر السيئة. وتعد عملية اختيار الأمين العام مثلاً جيداً على اضطلاع المجلس بمسؤوليته بموجب الميثاق، وتعاونه مع الجمعية العامة. إلا أن أحد المتحدثين أشار إلى أن بعض أعضاء الجمعية العامة طلبوا إلى المجلس أن يقدم مرشحين أو ثلاثة لمنصب الأمين العام لنظر الجمعية، إلا أن المجلس لم يقدم في نهاية الأمر إلا مرشحاً واحداً فقط.

وجرت الإشارة إلى أنه في الوقت الذي دار فيه بعض الجدل حول إدراج مناقشتين تتعلقان بحفظ السلام في جدول أعمال المجلس (بشأن المشتريات، والاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي على التوالي)، لم يسع المجلس إلا منع الجمعية من اتخاذ إجراء بخصوص هاتين المسألتين. ومن حيث المناقشات المواضيعية، اقترحت إمكانية أن يعطي المجلس الجمعية العامة

في المقام الأول فرصة تناول هذه المسائل. وفي حال تعذر على الجمعية القيام بذلك، يمكن للمجلس حينئذ مناقشة المسألة دون قلق من حدوث تجاوز. كما أن المجلس نفسه يُنشئ عمليات حفظ السلام في قراراته، ويهيمه بالتالي معالجة هذه المسائل. ومن جهة أخرى، لا يمنع المجلس أعضاء الأمم المتحدة في إطارها الأوسع من التحدث والتعبير عن آرائهم في هذه الاجتماعات. واقتُرح دعوة رئيس الجمعية العامة ليكون طرفاً في النقاش عند مناقشة المجلس لمسائل ذات طابع حساس. وأكد أحد المشاركين، مع إعرابه عن تشكيكه في إمكانية تحقيق نتيجة عملية من جراء هذه المشاركة، أن المجلس لا يسعى عمدا لاستبعاد الجمعية العامة. فالجلس له سلطته المحددة بموجب الميثاق، وهو يدرك هذه السلطة ويرغب في الحفاظ عليها.

ومستخدما عبارات تنسم بطابع مفاهيمي أكبر، اقترح أحد المتحدثين أسلوبين لتناول مسألة التجاوز. أولهما، تخصيص كل موضوع لأحد الجهازين. وحذر المتحدث من أن هذا التحديد الواضح قد بطل استعماله لأن الخطط المتعلقة بمسائل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي وثيقة الترابط. وبناء على ذلك، دعا المتحدث إلى اتباع نهج وظيفي عوضا عن ذلك، حيث تُدعى الجمعية للتشريع والمجلس للعمل كمدبر للأزمات.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لاحظ مدير المناقشة وجود جدل كبير في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن كيفية النهوض بالتعاون مع المجلس، ولا سيما في مجال عمليات حفظ السلام. فالبعثات المتكاملة يجري نشرها بشكل متزايد، وتُسند إليها طائفة واسعة من المهام التي تشمل الجوانب العسكرية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية. وعندما ينظر المجلس في مسألة عمليات السلام ذات الولايات المتكاملة من هذا النوع، يمكن النظر في إقامة تعاون أكبر مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال مرحلتَي التخطيط والإعداد قبل نشر القوات. وجرى الإشارة إلى أن بعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يؤيدون وجود علاقة قوية مع المجلس، وأن العديد من أعضاء المجلس لا يدعمون قيام هذه العلاقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشدد عدد من المتحدثين على أن البلدان الخارجة من الصراع ستظل دائما مضطرة لمواجهة مسائل تتصل بالأمن، فضلا عن معالجة مسائل اقتصادية وإنمائية.

الأمانة العامة

اقترح مدير المناقشة أن تضطلع الأمانة العامة بدور تقني واستباقي أكبر في تحقيق التزام بين قرارات المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما قد يسمح

بتحقيق المزيد من التنسيق بين عمل الهيئات الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحدد الأمانة العامة المجالات التي يمكن فيها لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يشتركا فيما هو أشبه بالحوار خلال عملية التنفيذ. وجرت الإشارة إلى أن عملية استعراض الولاية تمنح المجلس فرصة الاستماع للأمانة العامة، وقد توفر أساسا لتحقيق قدر أكبر من الإصلاح في الأمانة العامة وكذلك في الجمعية العامة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، سعى المجلس إلى تعزيز الحوار مع الأمانة العامة من خلال إحاطات يومية تقدمها الأمانة العامة في المشاورات غير الرسمية. ودفع البعض بأنه في الوقت الذي لم ترسخ فيه هذه الممارسة في المجلس، فإنه يتعين النظر في خيارات مماثلة في المستقبل. وبالإضافة إلى التقارير العادية الصادر بها تكليف، أن إجراء حوار يتسم بطابع مباشر ومنتظم بقدر أكبر من شأنه أن يعطي أعضاء المجلس فكرة أفضل عن نطاق أنشطة الأمانة العامة.

لجنة بناء السلام

أشار مدير المناقشة إلى أن لجنة بناء السلام أنشئت من خلال قرارات مشتركة صادرة عن المجلس والجمعية. وباعتبار لجنة بناء السلام الهيئة الرئيسية الوحيدة التي تضم ممثلين عن المجلس والجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن بإمكانها أن تمثل نموذجا لكيفية تعزيز الاتساق والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. كما أنها تشكل أداة قيمة لتعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. إلا أن أحد المتحدثين قال إنه لا يزال من غير الواضح بالنسبة له ما إذا كان من شأن لجنة بناء السلام تعزيز الاتساق أم تقويض جهود أخرى تكون جارية. وشكك مشارك ثانٍ في ما إذا كان اعتماد نطاق مخصص لبلد بعينه هو الخيار الأفضل، مقترحا تحديد مهام لجنة بناء السلام في سياق أوسع نطاقا. وجادل ثالث بأنه يتعين أن تركز لجنة بناء السلام أكثر على ما يجري في الميدان. وحذر متحدث رابع من أن مخاوف عدد كبير جدا من الأعضاء بشأن منح مقاعد دائمة في اللجنة للأعضاء الدائمين في المجلس لم تهدأ بعد. ودفع البعض بأنه يتعين قيام المجلس بتيسير دور لجنة بناء السلام لأنه من دون ذلك يمكن أن "تستأثر" وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بجدول أعمال اللجنة.

مجلس حقوق الإنسان

حذر أحد المتحدثين من أن يصبح مجلس حقوق الإنسان أسوأ من سلفه، مما قد يُضطر مجلس الأمن إلى تناول بعض مسائل حقوق الإنسان. وفي حال حدوث ذلك، لن تعتبر معالجة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان في مجلس الأمن مسألة تتجاوز بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان، بل بالأحرى محاولة لمعالجة هذه المسائل بفعالية. ورد متحدث آخر بأن

مجلس حقوق الإنسان يمر بفترة تكوين صعبة، إلا أن مسائل حقوق الإنسان لا يمكن أن تدرج في إطار عمل مجلس الأمن إلا في حال تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

الجلسة الخامسة توسيع نطاق المدخلات والاتصال مدير المناقشة:

السفير جان مارك دو لا سابلير
الممثل الدائم لفرنسا

المعلقون:

السفير لوي زمنين
نائب الممثل الدائم للصين
السفير جورج فوتو - بيرنليس
الممثل الدائم لبيرو

لدى افتتاحه الجلسة، عرض مدير المناقشة أربعة مواضيع للمناقشة هي: '١' بعثات مجلس الأمن؛ '٢' توسيع نطاق العضوية في الأمم المتحدة؛ '٣' الوكالات والخبراء والمنظمات غير الحكومية؛ و '٤' وسائط الإعلام. وأكد أحد المعلقين على أن بناء توافق الآراء وتعزيز الاتصالات مع الدول الأعضاء الأخرى من شأنهما تعزيز شرعية المجلس ومساءلته، وفي المناقشة التالية، أولي اهتمام كبير لمسألة الطريقة التي يمكن بها للمجلس أن يوسع من نطاق المدخلات في عمليات المناقشة وتعزيز اتصاله بالجمهور. أما بشأن مسألة إشراك دول أعضاء أخرى والاتصال بالوكالات والخبراء والمنظمات غير الحكومية، فقد علق عدد من المتكلمين بأنه، في حين اتخذ عدد من الخطوات في هذا الاتجاه، فإن المجلس يستطيع أن يفعل المزيد لكفالة الشفافية والشمولية في جميع مراحل مداولاته.

بعثات مجلس الأمن

أقر مدير المناقشة بالدور الهام الذي أدته بعثات المجلس في السنوات الأخيرة. وقال إنه يجب أن تتخذ قرارات فيما يتعلق بمستوى البعثات والمشاركة فيها والتحضير لها. وهل ينبغي لكل عضو في المجلس أن يشارك في كل بعثة؟ وما مستوى التمثيل الذي ينبغي أن يكون عليه كل عضو؟ وكيف ينبغي القيام بالأعمال التحضيرية قبل إقرار بعثة من بعثات المجلس؟

واتفق المعلقان وعدد من المشاركين على أن بعثات المجلس تتيح فرصة قيّمة لجمع المعلومات مباشرة في الميدان، وتبادل الآراء مع أصحاب المصلحة المحليين، والتشديد على الرسائل التي يوجهها المجلس. وعلّق أحد المتكلمين على ضرورة أن تظل بعثات المجلس غير رسمية من حيث طبيعتها لتسهيل موافقة الدولة المضيفة وتيسير الحصول على معلومات مباشرة.

وأكد أحد المشاركين، أنه قبيل إرسال البعثة، تعد مسألة اتخاذ قرار بشأن الاختصاصات على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى تحديد محتوى وجدول أعمال البعثة وتقديم وثيقة توجيهية للمشاركين. وفي هذا الصدد، فإن الانضباط في إطار الأفرقة ينطوي على أهمية كبيرة من أجل تقديم رسالة متماسكة ومتسقة إلى الأطراف. ومن ناحية تشكيل البعثات، أشار عدة مشاركين إلى أنه لا يمكن تطبيق صيغة موحدة على جميع بعثات المجلس. وذكر مدير المناقشة أنه يفضل بشكل عام أن يكون التمثيل على مستوى الممثلين الدائمين أو نواب الممثلين الدائمين.

توسيع نطاق العضوية في الأمم المتحدة

شدد مدير المناقشة على أهمية إيجاد سبل عملية لربط توسيع نطاق العضوية في الأمم المتحدة بأعمال المجلس. وفي معرض ملاحظتهما، أبرز المعلقان أهمية إجراء مناقشات مفتوحة وعقد اجتماعات عامة باعتبار ذلك فرصاً هامة لكي تعرب الدول غير الأعضاء في المجلس عن آرائها وأن تخاطب المجلس.

ولاحظ عدة متكلمين أنه عند صياغة القرارات، والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، يستطيع المجلس أن يشرك على نحو مفيد الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المعنية مباشرة أو المتأثرة على نحو خاص (باستثناء البلدان المفروض عليها جزاءات)، وكذلك البلدان المجاورة. إلا أن أحد المشاركين نبّه إلى ضرورة أن تكون طبيعة هذه المشاورات غير رسمية. واعتبر أن توسيع نطاق التعاون مع منظمات إقليمية ومجموعات أصدقاء أداة أخرى تحت تصرف المجلس لتحسين الشفافية والشمولية في عملية اتخاذه للقرارات. وقد استشهد بأفريقيا والشرق الأوسط باعتبارهما مثالين جيدين. علاوة على ذلك، شدد أحد المعلقين على أن جلسات الإحاطة والمشاورات التي يجريها أعضاء مجلس الأمن كل مع مجموعته الإقليمية قد تحسن من شفافية عمل المجلس.

وفي ما يتعلق بحفظ السلام، لاحظ عدد من المشاركين أنه في حين نظم المجلس أوجه تفاعله مع البلدان المساهمة بقوات من خلال الإجراءات المبينة في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، فإن النتائج كانت محدودة بعض الشيء، إذ ثبت غالباً أن هذه الاجتماعات تأخذ طابعاً

رسمياً وليس تفاعلياً. وينبغي للمجلس أن يبحث في سبل لتعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يشرك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. واعتبر مشاركان اثنان أن ممارسة المجلس المتمثلة في توجيه الدعوة إلى أصحاب المصلحة، مثل المساهمين الماليين، وكذلك البلدان المساهمة بقوات لحضور عدد من اجتماعاته أمر في غاية الأهمية. علاوة على ذلك، فإنه نظراً لتزايد بعثات حفظ السلام مؤخراً والارتفاع الموازي في الاحتياجات من الميزانية، يواجه عدد من الدول الأعضاء طلبات للحصول على معلومات تكميلية كل من برلمانها الوطني. وحذر أحد المشاركين إلى أنه قد يصبح من الصعب على الدول غير الأعضاء في المجلس أن تلي الاحتياجات السداد المتزايدة إذا لم تتحسن إمكانية الحصول على معلومات من مجلس الأمن، وقد يكون الفريق العامل عنصراً مساعداً في هذا الأمر.

الوكالات والخبراء والمنظمات غير الحكومية

مع أن المشاركين أكدوا على أن أولى الأولويات تتمثل في أن يستمع المجلس إلى شواغل الدول الأعضاء والاستجابة لها، فإنه ينبغي أيضاً أن يولي اهتماماً بشواغل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وعلى الصعيد غير الحكومي. ففي السنوات الأخيرة، زاد أعضاء المجلس من اتصالاتهم بالمنظمات غير الحكومية على أساس ثنائي وغير رسمي. وأبرز أحد المعلقين أهمية تعزيز الاتصال بالمنظمات المجتمعية المدني، لأنه نتيجة خبرتها في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني الذي تقوم به على أرض الواقع، فإن معارف تلك المنظمات قد تكون ذات صلة كبيرة بعمل المجلس.

ووفقاً لعدد من المتكلمين، إن اجتماعات "صيغة آريا" المعقودة خلال العقد الماضي ساعدت في منح المجلس القدرة على الحصول على مدخلات هامة من مصادر غير حكومية. إلا أن متكلمين اثنين جادلاً بأن اللجوء إلى الخبراء والمنظمات غير الحكومية يجب أن ينظم على أساس كل حالة على حدة ودون وضع أي نظام داخلي رسمي. وبالتشديد على أن اجتماعات "صيغة آريا" قد تستتبع مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس وكذلك المنظمات غير الحكومية، حث أحد المشاركين أعضاء المجلس على توفير موافقة واسعة لعقد هذه الاجتماعات. وأضاف متكلم آخر قائلاً إن المدخلات التي جمعت خلال هذه الاجتماعات قد تكون مفيدة جداً عندما يكون المجلس في صدد الإعداد لمناقشات مفتوحة حول مسائل موضوعية. وفي الوقت ذاته، أشار متكلم ثالث إلى أن اجتماعات "صيغة آريا" فشلت في بعض الأحيان في إحداث قيمة مضافة.

وسائط الإعلام

مع أن عددا من المتكلمين أكدوا على ضرورة أن يشجع المجلس مزيدا من الشفافية، أقروا أيضا بأنه توجد أوقات يصبح فيها من الضروري أن تفرض درجة أكبر من الانضباط على تدفق المعلومات لتعزيز السرية والحيلولة دون حدوث انشقاقات داخل المجلس. وإن رئيس المجلس يؤدي دورا هاما جدا وحساسا في تقديم المواقف المتفق عليها إلى وسائط الإعلام وفي الإبلاغ عن الفشل في التوصل إلى اتفاق، بدون تسمية الدول غير الموافقة. ولوحظ أيضا أن الصحافة لا تنتظر صدور بيان الرئيس عندما تستطيع أن تحصل على معلومات أوفر من الأطراف المهتمة، التي تسعى لأن تعرض وجهة نظرها بالنسبة للخبر. وبغية بناء الثقة بين أعضاء مجلس الأمن، قد يكون من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء عن المعلومات التي يجب إيصالها إلى وسائط الإعلام. وبناء على ذلك، ينبغي للمجلس أن يولي اهتمامه بالمعلومات التي تنقلها إلى الصحافة فرادى الدول الأعضاء، عندما تتحدث بصفتها الوطنية، بشأن المناقشات والمداولات التي تجري في المشاورات غير الرسمية.

وبرزت خلافات في الآراء بشأن إن كان ينبغي للمجلس أن يعين متحدثا رسميا يستطيع، عند التعامل مع الصحافة، أن يتحدث باسم الرئيس في نقل موقف المجلس المتعلق بمسائل محددة. وذكر بعض المتكلمين أن هذا من شأنه أن يساعد المجلس، وخاصة رئيس المجلس، على أن يعرض أنشطة المجلس باسم أعضائه الخمسة عشر على نحو أفضل. إلا أن متكلمين آخرين أعربوا عن تحفظهم تجاه هذا الاقتراح. ففي رأيهم، أن مخاطبة الصحافة عنصرا جوهريا من مهام الرئاسة، وأنه ينبغي أن يتمكن الرئيس من ممارسة صلاحياته في إبراز التطورات الرئيسية دون أن يفصح عن الخلافات ويهدف الحفاظ على وحدة المجلس.